من ايجاد حلين عمليين فقط : اعادة المناطق للمحافظة على الطابع اليهودي والديمقراطي لاسرائيل ، او الاحتفاظ بالمناطق مع سلب السكان العرب حقوقهم القومية والمدنية . ان الحل الثاني يتطلب استيطانا يهوديا ينطوي على سلب العرب ، وانتهاج حكم لا ديمقراطي تجاههم ، وتحويلهم الى حطابين وسقاة ماء . وهذا هو الحل الكولونيالي . وفي هذا العام تم حسم المسألة — لصالح هذا الحل الكولونيالي » .

فهل تستطيع الصهيونية ان تقدم حلا غير الحل الكولونيالي ؟

ستكون المناقشة ، كما هي الان ، عقيمة ما دامت محصورة في اطار الحل الصهيوني . ويبدو بؤس المنطق جليا في دفاع بعض افراد الجيل الاسرائيلي الحالي عن التطبيق الصهيوني السابق لحرب الايام الستة كذريعة جوهرية للاعتراض على بعض التطبيقات الاسرائيلية التي تلت حرب الايام الستة. فالسلب الراهن لا يدحض بالسلب السابق . من هنا ، لا تكون وسائل البحث عن حل ذات نفع عملي ولا فكري اذا حصرت نفسها في النطاق الصهيوني، الا اذا كان السعي نحو الحل ضربا من ضروب تسجيل دقات ضمير آفاق في ساعة مزاج ليبرالي ، او اذا كان السعي نحو الحل محاولة لاحاطة السلب بأسماء جميلة ، والحرص على ممارسة الظلم بأقصى درجات اخفاء معالم الظلم .

لنأخذ على سبيل المثال المناقشة التي دارت في ندوة صحيفة « يديعوت احرونوت » ٩/٨ . قال عاموس كينان وهو كاتب من المعترضين على دعوة « أرض اسرائيل الكاملة » ردا على سؤال : « ما هي أرض اسرائيل ؟. أجاب : « انني اوافق على أن كل من يدعي ان دير البلح او الجولان ليست أرض اسرائيل — لا مكان له ايضا في تل ابيب »!! ومن هذا المبدأ الصهيوني الاولي ، اقترح ان تتم مناقشة اخلاقية الصهيونية على أساس الانقطاع التاريخي ووضع الفواصل بين الممارسة الصهيونية قبل حرب ٦٧ وبعدها . أي — أن الصهيونية لم تتحول الى حركة كولونيالية الا بعد حرب ٦٧ . وكانت ملاحظة الكاتب ابيعيزر غولان ذكية حين قال : ان صهيونية عام ١٩٧٢ لم تبدأ في هذا العام ، ولكنها تطور لما كان .

واذا عدنا الى آباء الصهيونية في نظرتهم الى المسألة العربية نرى أن نقطة انطلاقهم تبدأ من ان فلسطين هي وطن الشعب اليهودي كله ، وان الحق اليهودي عليها لا يتزعزع على الرغم من الفاصل الزمني الذي يبلغ الالفي عام . واذا اصطدم « الحق » اليهودي ، بأي حق اخر ، فان الاولوية تكون « للحق » اليهودي لضرورة ايجاد اكثرية يهودية في فلسطين ، تستولي على الارض العربية اما بالمال واما بالسلاح ، وكلا الاسلوبين سلب . ولم يتورع زئيف جابوتنسكي عن مساواة الصهيونيين بالمستوطنين البيض في الولايات المتحدة ومساواة العرب في فلسطين بالهنود الحمر والزنوج . ونص دستور « هشومير » على الفقرة التالية : « بالدم والنار سقطت يهودا . وبالدم والنار تقوم يهودا » .

ومن هنا ، سيكون من السخرية والسذاجة ان يجتهد المرء كثيرا في البرهنة على ان العنف والسلب الصهيونيين لم يكونا عملا طارئا بعد حرب ٦٧ . كما سيكون من السذاجة ايضا أن يقول اريه اليعاف وغيره ، في ندوة يديعوت احرونوت ، ان الممارسة الصهيونية في فلسطين لم تكن بالعنف والسلب حتى عام ١٩٤٨ بل .. بشراء الارض . وانه بعد هذا التاريخ طرأ « التحول الكبير » : من شراء الارض بالمال الى شراء الارض بالدم . ويضع المسؤولية على العرب الذين حاولوا الحيلولة دون ضياع ارضهم !.. وقد اقترب عاموس كينان من الحقيقة حين تساءل : لا فارق بين الشراء والاستيلاء . فان تشتري ارض وادي الحوارث مثلا هو عملية سلب من الدرجة الاولى تماما كما تظلي السكان من مشارف رفح . ان شراء ارض قاطنة هو عملية سلب وان شراء ارض مهجورة هو عملية سلب ايضا .

ويخرج الكاتب من هذه المعادلة الصعبة بقوله : عندما تقولون اننا سلبنا وادي الحوارث ، فانكم تريدون ان تشرحوا لماذا نسلب غزة اليوم . وعندما تريدون الا نسلب غزة اليوم ، فانكم تدعون اننا لم نسلب وادي الحوارث . وانا اقول : نعم . سلبنا وادي الحوارث ، ومع ذلك يجب الا نسلب غزة . لانني اريد ان اضع حدا .

معنى هذا الكلام الصريح هو ان اسرائيل قامت على السلب والعنف . وان هذه البداية لا تبرر استمرار السلب والعنف في اتجاه المزيد من التوسع ، وذلك لكي يكون السلب السابق « شرعيا » . ان هذا الموقف هو الذي يميز ما